بريطانيا وزنجبار فى عهد السيد سعيد دراسة للإطار القانونى والمصالح الاقتصادية من واقع البنود المتعلقة بتجارة الرقيق فى اتفاقيات ١٨٢٢ - ١٨٣٩ – ١٨٤٥

د. شيرين مبارك

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

معهد البحوث والدراسات الأفريقية– جامعة القاهرة

مقدمة:

تعود العلاقات العمانية - البريطانية إلى منتصف القرن السابع عشر- الميلادى، عندما بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية التجارة مع عمان، خاصة بعد نجاح اليعاربة فى طرد البرتغاليين من مسقط عام ١٦٥٠، ولكن التمثيل البريطانى الرسمى لم يكن موجودًا حتى أوائل القرن التاسع عشر. كانت رغبة بريطانيا فى تأمين وجودها فى الهند، بالإضافة إلى مواجهة محاولة فرنسا مد نفوذها للخليج من أهم العوامل التى دفعت بريطانيا لصياغة سياستها تجاه الخليج بشكل عام فى إطار خطتها لتأمين مصالحها وتثبيت نفوذها فى المنطقة.

من جهة أخرى، ساهم الموقع الجغرافى المميز لعمان، بسواحل تمتد بطول ٣١٦٥ كم، فى صقل خبرات العمانيين الملاحية، مما جعلهم يضطلعون بدور مهم فى تأمين طرق الملاحة بين الشرق والغرب، كما كان لهم دورًا بارزًا فى حركة التجارة فى المحيط الهندى والساحل الشرقى لأفريقيا. كان موقع مسقط بسواحلها الطويلة يتناسب مع استراتيجية بريطانيا الهادفة لتأمين مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى-، لذلك اتخذ البريطانيون منها محطة لهم فى طريقهم من وإلى الهند، وطوروا علاقات قوية مع حكام عمان.

مرت العلاقات العمانية - البريطانية بأطوار متعددة، بدأت بالتحالف ضد البرتغال، العدو المشترك، مرورًا بالطور الثانى من العلاقة المتمثل فى تنامى النفوذ البريطانى فى عمان وممتلكاتها الأفريقية، والذي تم تثبيته من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة، وانتهاءً بفرض الحماية البريطانية على عمان وزنجبار. اتسمت العلاقات العُمانية – البريطانية خلال عهد السيد "سعيد بن سلطان" بالتقارب الشديد، لدرجة أن وصفت هذه العلاقة بين البلدين فى نص أحد المعاهدات بأنها ثابتة مدى الدهر، وحتى تنهى الشمس والقمر مسيرة دورانهما، وهو ما استثمرته

بريطانيا لتنفيذ استراتيجيتها الرامية لتطويق المنطقة، وتكريس نفوذها السياسى والاقتصادى.

مرت سياسة بريطانيا مع السيد سعيد فيما يخص تجارة الرقيق بثلاثة مراحل من الاتفاقيات والمعاهدات، المرحلة الأولى بين عامى ١٨٢٠ و١٨٢٢، والثانية عام ١٨٣٩، والثالثة عامى ١٨٤٥ و١٨٤٧. والواقع، أن هذه المعاهدات لم تكن إلا إنعكاسًا للمنافسة الحادة بين البريطانيين والفرنسيين للسيطرة على الأرض والتجارة والممرات البحرية. لم تنحصر المواجهة بين هذه القوى على التنافس التجارى فقط، بل تطورت إلى اشتبكات بحرية، كانت صورة مصغرة للحروب التى دارت بينهم فى أوروبا، ولكن ميدان القتال انتقل ليصبح مياه الخليج وساحل شرق أفريقيا والمحيط الهندى، ويصبح التنافس التجارى هو وقود تلك الحرب، وغطاءها الشرعى هو دعوى محاربة الرقيق.

أولًا- التوجهات الرئيسة لسياسية بريطانيا تجاه دولة السيد سعيد:

سبق البرتغاليون والهولنديون غيرهم من الأوروبيين إلى مياه الخليج العربى وساحل شرق أفريقيا(١). وبوصول الإنجليز إلى المحيط الهندى والخليج العربى احتدم الصراع بين الأوروبيين الجدد والقوى الأوروبية قديمة العهد بالمنطقة للسيطرة على المنطقة عسكريًا وتجاريًا(٢)، وما لبث البريطانيون أن وطدوا علاقاتهم مع العمانيين بقيادة ناصر بن مرشد اليعربي(٣)، حيث عقدت شركة الهند الشرقية البريطانية اتفاقية مع الإمام عام ١٠٥٥- ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٥- ١٦٤٦م (٤).

أصبحت عمان في عهد أسرة البوسعيد محط أنظار القوى الغربية(٥)، ووجد حُكامها أنفسهم فى قلب تفاعلات السياسة الدولية، نظرًا لأهمية موقع عمان الاستراتيجى الذى يتيح لها التحكم فى الخليج، ونفوذها التجارى الذى تنامى(٦)، وما

إن حلت سنة ١٧٧٥ حتى غدت مسقط مرسى للسفن والبضائع القادمة والذاهبة بين الهند والخليج العربي والبحر الأحمر، وحلقة اتصال مهمة بين أوروبا والهند [٧].

زادت أهمية عمان بالنسبة لبريطانيا بعد قيام الحملة الفرنسية على مصر عام١٧٩٨، فقد كان البريطانيون يدركون أن هدف فرنسا النهائى هو تشكيل امبراطورية شرقية، والسيطرة على الممرات البحرية والموانئ المهمة[٨]، من خلال إيجاد قواعد لهم فى المحيط الهندى، تتيح لهم إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إمارات الخليج[٩]، وضرب المصالح البريطانية هناك. ورغم هزيمة بونابرت على يد البريطانيين فى معركة أبى قير البحرية فى ٢ أغسطس ١٧٩٨، إلا أنه مضى قدمًا بعد احتلاله السويس فى نوفمبر ١٧٩٨ فى مد نفوذه إلى الخليج والبحر الأحمر تمهيدًا للوثوب على الهند[١٠]. ولإحباط المخطط الفرنسى أرسلت بريطانيا "ميرزا مهدى على خان بهادور" ليكون مقيمًا بريطانيًا فى بوشهر[١١]، وفى طريقه قام بزيارة إلى مسقط، فى محاولة للحصول على مركز تجارى بريطانى فى مسقط، وتثبيت نفوذ بريطانيا فى عمان، كما كُلف أيضًا بجمع معلومات استخبارتية عن داخل البلاد[١٢].

نجحت زيارة ميرزا مهدى لمسقط، وفى ١٢ أكتوبر عام ١٧٩٨ تم توقيع أول اتفاق سياسى بين الحكومة البريطانية ممثلة فى شركة الهند الشرقية وحاكم فى الجزيرة العربية، حيث تعهد سلطان مسقط "سلطان بن أحمد"[١٣] للمقيم البريطانى فى "بوشهر" أن يقف إلى جانب بلاده فى المسائل الدولية[١٤]، وأن يكون عدوًا لعدوها، وألا يحصل الفرنسيون والهولنديون على موطئ قدم فى بلاده، كما تعهد بالدفاع عن السفن الإنجليزية الراسية فى الموانئ فى حالة نشوب حرب بين فرنسا وبريطانيا [١٥].

وبالمقابل، وافق البريطانيون على تمويل السفن العمانية بالأخشاب والماء والملح فى المرافئ الهندية. وفيما اعتقد البريطانيون أن الاتفاق قد أعطى وجودهم فى الخليج غطاءً شرعيًا كان هناك مراسلات بين سلطان بن أحمد والفرنسيين، لذلك هدد

البريطانيون السلطان بتوجيه ضربة اقتصادية إليه من خلال قطع علاقاته مع الهند، وفرضوا عليه اتفاقًا أخر فى ١٨ يناير ١٨٠٠، تم التأكيد فيه على بنود الاتفاق الأول، إضافة لحصولهم على امتياز لإنشاء وكالة لهم فى مسقط(١٦).

كان هذا الاتفاق هو حجر الأساس الذى تأسست عليه العلاقات البريطانية – العمانية التى تطورت من علاقات أساسها التجارة والاقتصاد إلى علاقات ترتكز على محددات سياسية، أمتد أثرها من الشطر الآسيوى للشطر الأفريقى للامبراطورية العمانية (١٧). تَلَّى ذلك الاتفاق مجموعة أخرى من الاتفاقيات، التى رمت لتأكيد نفوذ بريطانيا فى المنطقة، وحماية مصالحها(١٨)، من خلال إقصاء المنافسين الأوروبيين من جانب ، ومن جانب أخر إضعاف الوجود والنفوذ العربى على سواحل شرق أفريقيا، وفى الداخل الأفريقى فى منطقة البحيرات العظمى، بذريعة تقنين تجارة الرقيق (١٩). دعم الحكومة البريطانية فى هذا النهج أصحاب المصالح المستفيدين من التحركات البريطانية فى هذه المنطقة الحيوية، مثل شركة الهند الشرقية، والغرف التجارية، والقوى الأوروبية الطامحة لإيجاد موطئ قدم لها فى منطقة البحيرات العظمى(٢٠).

فى أبريل من عام ١٨٠٠ تأسست مقيمية بريطانية في مسقط، وتم تعيين مقيم بريطانى تجرى من خلاله كل المعاملات بين الدولتين على أساس الاتفاقيتين السابقتين مع السيد سلطان بن أحمد(٢١)، ومع ذلك تم إلغاء المنصب بعد عشر سنوات بسبب المناخ غير الصحي في المنطقة، الذي تسبب في وفاة أربعة من المقيمين المتعاقبين(٢٢). وبموجب اتفاقية ١٨٢٠ تم تعيين مقيمًا سياسيًا فى الخليج ومركزه فى قشم، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها صفة "السياسية" توصيفًا لوظيفة إنجليزية بعينها فى الخليج العربى (٢٣). كان المقيم السياسى مسؤولًا عن علاقة بريطانيا مع الخليج بأكمله، كما كان من مهامه إدارة العلاقات مع سلطان مسقط، ومراقبة تنفيذ

بنود الاتفاقيات المتعلقة بالحد من تجارة الرقيق، ثم تقرر أن تكون مقيمية الإنجليز فى الخليج فى بوشهر(٢٤).

ثالثًا- المصالح الاقتصادية الحقيقة لبريطانيا وراء محاربة تجارة الرقيق:

شهدت عمان نموًا كبيرًا في عهد السيد سعيد بن سلطان(١٨٠٦-١٨٥٦)(٢٥)، وبات لها حضورًا مستقلًا على الساحة الدولية خاصة بعد انتقال العاصمة إلى زنجبار. كان السيد سعيد رجلًا يتميز بالمقدرة والكفاءة، استطاع إدرة أمور بلاده بحنكة وإدراك لفترة تقترب من نصف قرن(٢٦)، كما نجح فى استعادة التأثير الإقليمى والدولى لعمان، وإدارة سياسته الخارجية بشكل يضمن بقاء قراره السياسى مستقلًا، وقد بلغت العلاقات العمانية - البريطانية ذروتها فى عهده على كافة الأصعدة، وظهر مدى متانة هذه العلاقة وأهميتها فى الاتفاقيات التى عقدت بين الجانبين، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الحد من تجارة الرقيق (٢٧).

أما فيما يتعلق باهتمام بريطانيا بالحد من تجارة الرقيق، فقد ظهرت فى بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر- وأوائل القرن التاسع عشر- تيارات متعددة تدعو إلى إلغاء الرق وتجريم الإتجار فيه(٢٨)، خاصة بعد أن استنفذ أغراضه مع بداية النهضة الصناعية، وبالتالى لم يعد الرق أداة بناء اقتصادى كما كان فى الماضى، وأصبح الرقيق عمالة زائدة، وشكلوا عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا على المجتمع البريطانى المحافظ، خاصة أن بريطانيا سعت للاستفادة من خدمات الأفارقة فى بيئتهم الطبيعية، حيث كانت الحاجة إليهم ماسة فى المزارع التى يمتلكها الإنجليز فى مستعمراتهم الأفريقية، كعمالة رخيصة ومتوفرة(٢٩).

استغلت بريطانيا قضية محاربة تجارة الرقيق فى تأمين منع وقوع مفاتيح الهند (الخليج والبحر الأحمر) بيد أى قوة معادية، كما سعت لإضعاف فرنسا اقتصاديًا من خلال سد المنافذ أمامها حتى لا تتمكن من الاستفادة من أرباح تجارة الرقيق، ولا

الاستفادة من خدمات الرقيق فى مستعمراتها، لذلك حرصت بريطانيا على إشراك السيد سعيد فى مساعيها للحد من تجارة الرقيق، حتى لا تكون ممتلكات السيد سعيد فى شرق أفريقيا مصدرًا لتصدير العبيد للمستعمرات الفرنسية، لاسيما أن السلطات البريطانية أغلقت مستعمرة موزمبيق أمام الفرنسيين حتى لا يستوردوا منها أرقاء(٣٠).

زاد اهتمام بريطانيا بمحاربة الرق بعد احتلالها جزيرة موريشيوس القريبة من ساحل شرق أفريقيا وطرد الفرنسيين منها عام ١٨١٤، حيث خططت لإحكام سيطرتها على شرق أفريقيا من خلال ضبط حركة التجارة ومرور السفن (٣١)، بهدف تحجيم نفوذ وانتشار العرب فى شرق أفريقيا، وقطع صلتهم بمنطقة وسط أفريقيا، نظرًا لقدم نفوذهم فى هذه المنطقة(٣٢)، حيث كان هناك خطوط منتظمة من القوافل التجارية تربط بين الساحل والداخل، مكنت التجار العرب من بسط نفوذهم التجارى والسياسى فى أجزاء واسعة من الساحل والداخل الأفريقى، وهو بالضبط ما كانت بريطانيا تريد القضاء عليه، وإنهاؤه من خلال دعوى محاربة الرق(٣٣).

شكل التوسع المصرى فى الجزيرة العربية تحديًا للنفوذ البريطانى فى الخليج، فبعد احتلال عدن عام ١٨٣٧ وجه محمد على قواته نحو ساحل الخليج العربى والإحساء عام ١٨٣٩، وأدخل زعماء المنطقة فى دائرة نفوذه(٣٤)، كما أرسل وكيلًا عنه إلى الكويت والشارقة، ولقيت قواته ترحيبًا من قبل خليفة بن شخبوط، شيخ أبو ظبى(٣٥).

فضلًا عن ذلك وقعت البحرين اتفاقية تعاون مع المصريين فى نهاية مارس ١٨٣٩، وأمام تهديدات محمد على اضطر سلطان مسقط بدوره للتفاهم مع المصريين، لذا اعتبرت بريطانيا أن السياسة المصرية تشكل تهديدًا خطيرًا لمصالحها، يستلزم تدخلها لتأمين وضعها فى الخليج. إضافة لما سبق فإن تطور البحرية العربية كان يثير

قلق بريطانيا على مصالحها فى الهند خوفًا من المنافسة التجارية العربية، لذا أردت مراقبة وتحجيم النشاط البحرى العربى، وقد وفرت لها قضية محاربة الرق ذريعة لمراقبة السفن العربية (٣٦).

رأت بريطانيا أن مراقبة الشواطئ والمنافذ التجارية لساحل الخليج بواسطة أسطولها أفضل لها من التدخل على البر، ويؤمن لها السيطرة على الساحل، واستبعاد نفوذ أى قوة أجنبية منافسة. وقد عبر عن ذلك لورد بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، عام ١٨٣٨ بالقول:" إن مهمتنا فى الخليج هى وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيدًا عن نفوذ أية دولة أخرى يمكن أن تنازعنا هذه السيطرة، ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السيطرة نفقات عالية"(٣٧). وقد أدرك الإنجليز أن التحكم فى شبه الجزيرة العربية أمر مستحيل تحجبه عنهم طبيعة الأرض، وطبيعة الطقس، وطبيعة البدو، فاضطروا لقفل هذه المنطقة غير متطلعين إلى ظهيرها الصحراوى، وسعوا بكل قواهم للسيطرة على مياه الخليج، ما تحركت سفينة فيه إلا عرف الإنجليز مرساها ومجراها، وكان على المقيم البريطانى أن يحرس هذا الوضع ويرعاه ويسد ثغراته (٣٨).

ثالثاً- الإطار القانونى للعلاقة بين الجانبين فيما يخص تجارة الرقيق

١- ظروف عقد اتفاقية ١٨٢٢ بين بريطانيا والسيد سعيد

فى عام ١٨٢٠ وقع سلطان مسقط على تعهد مع البريطانيين اعتبرت بموجبه تجارة الرقيق نوعًا من القرصنة. كانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين بريطانيا وإمارات الخليج حول مكافحة تجارة الرقيق، وعرفت بمعاهدة السلم العام (٣٩). حددت بريطانيا فى هذه المعاهدة مبادئ جديدة وملزمة للملاحة بوجه عام، منها حمل السفن للوثائق، ورفع الأعلام(٤٠). وبذلك أحكمت بريطانيا قبضتها على مياه الخليج والمحيط الهندى من خلال حصر السفن بطرق قانونية. أما فيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد جاء فى البند

التاسع من المعاهدة:" أن خطف الرقيق رجالًا أو نساءً أو أطفالًا من الساحل الشرقى لأفريقيا أو من أى مكان آخر، ونقلهم بواسطة المراكب التجارية يعتبر عملًا من أعمال القرصنة، ويجب على العرب الكف عن ذلك"(٤١).

على الرغم من أن البند التاسع من الاتفاقية يشير بوضوح إلى حظر تجارة الرقيق، إلا أن بريطانيا لم تكن تريد إلا تحجيم إبحار العرب إلى الساحل الشرقى لأفريقيا، لتقليص خطر الوجود العربى فى المناطق التى تخطط للسيطرة عليها فى الساحل والداخل الأفريقى، لذلك أعلنت أن المقصود من البند التاسع هو عدم خطف الرقيق لا عدم تداوله. حققت بريطانيا ما أرادت وبدأت فى مراقبة حركة إبحار السفن العربية إلى الساحل الشرقى لأفريقيا بحجة محاربة خطف الرقيق(٤٢). عقب إبرام معاهدة ١٨٢٠، صدَّق حكام الخليج على عدد من المعاهدات الأخرى التي منحت الهيمنة البريطانية في المنطقة طابعًا رسميًا، وقلَّصت من قدرة الحكام على التصرُّف بشكل مستقل دون الموافقة البريطانية (٤٣).

فى ١٠ سبتمبر ١٨٢٢ تم توقيع معاهدة ١٨٢٢، بين السيد "سعيد" سلطان مسقط والكابتن فيرفاكس مورسبى Fairfax Moresby، نيابة عن بريطانيا. هدفت المعاهدة إلى الحد من تجارة الرقيق فى المحيط الهندى من خلال منع استيراد العبيد للممتلكات البريطانية فى الهند والمحيط الهندى من الأراضى التى يحكمها العمانيون فى شرق أفريقيا(٤٤)، وحصرها ضمن خط مستقيم يمتد من الجنوب من أقصى نقطة عند كيب دلجادو فى موزمبيق مرورًا بدرجتين إلى البحر من جزيرة سقطرى، حتى ديو على ساحل الهند (٤٥).

وتم السماح بنقل العبيد إلى الغرب من هذا الخط الثابت، وحُظرت ممارسة تجارة الرقيق على الجانب الشرقى لهذا الخط، عدا السفن التى تجاوزت الخط نتيجة الظروف الجوية الصعبة(٤٦)، وقد عرف هذا الخط باسم خط مورسبى. وقد نشأ

التباس حول من كان سيفرض هذا الجزء من المعاهدة بالضبط، حيث وضع النص الإنجليزي للمعاهدة المسؤولية على العمانيين، بينما وضع النص العربي المسئوولية على البريطانيين (٤٧).

فى المقابل اعترفت بريطانيا فى هذه المعاهدة بسلطة السيد سعيد على المياه القريبة من ساحل شرق أفريقيا، وبناءًا عليه، نص البند الثالث على أن يقوم السيد سعيد بن سلطان بموجب سلطته بإصدار أوامر لجميع ضباطه، فى كافة المناطق الخاضعة لنفوذه فى عمان وكذلك في زنجبار، بحيث إذا اكتشفوا أشخاصًا على متن أي سفينة عربية تتداول فى شراء العبيد لغرض نقلهم إلى البلدان المسيحية يجب أن يستولوا على هذه السفينة بكل ما تحتويه، وأن يُقبض على قائد السفينة والطاقم لكي يتم معاقبتهم. كما نُص أيضًا على أنه على طواقم السفن التى تنقل الرقيق سرًا للأمم المسيحية عند عودتهم للموانئ العربية تقديم كافة المعلومات لمسؤول الميناء لمعاقبة القبطان وإلا تعرضوا هم أنفسهم للعقاب، وقد حدد هذا البند مسؤولية سلطات الموانئ العمانية تجاه السفن المخالفة وطواقمها (٤٨).

نص البند الخامس على منح السيد سعيد تصريح مكتوب لسفن الحكومة البريطانية بتفتيش واحتجاز السفن التى تتاجر بالرقيق مع الدول المسيحية، حتى مسافة ستين ميلًا من سواحل إفريقيا الشرقية. كما نُص أيضًا على أنه يجب على السفن العربية من الآن فصاعدًا أن تكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها، يسجل فيها اسم المالك، وحجم السفينة، وأسماء البحارة، ويعين فيها ميناء الخروج وميناء الوصول، وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها التنفيذ وإلا تتعرض للتفتيش والمصادرة(٤٩).

لم يمانع السيد سعيد فى توقيع تلك الاتفاقية بل ورحب بها، وأوضح أن هذه الاتفاقية ستكلف عمان خسائر فادحة، ولكنه وافق إرضاءً للحكومة البريطانية،

خاصة أن السيد سعيد فى هذا التوقيت كان بحاجة لكسب تأييد بريطانيا له فى القضاء على المزارعة وإخضاع ممبسة، ليتمكن من تثبيت سلطته فى ساحل شرق أفريقيا، ومقابل ذلك ضحى بجزء لا يستهان به من إيراداته. كان السيد سعيد يدرك أن حجم وأبعاد المساحة التى كان يتحرك فيها للحفاظ على الشعرة الرقيقة التى تفصل السيادة عن التبعية ضيقة، ولكنه استطاع أن يكيف الواقع لتجاوز ما لا يتفق مع مصالحه فى هذه الاتفاقية (٥٠).

بناءً على هذه المعاهدة تم تعيين وكيل لبريطانيا فى ممتلكات السيد سعيد فى شرق أفريقيا بزعم مراقبة حركة تجارة الرقيق(٥١). ومن أجل الوفاء بتعهداته أمام بريطانيا أرسل السيد سعيد إلى جميع ولاته فى شرق أفريقيا، المنشور التالى:" ليعلم كل من يتلقى هذا الخطاب فى زنجباروكلوة وممبسة أو أية موانئ من ممتلكاتى، أنى سمحت لأصدقائى الإنجليز بالاحتفاظ بوكيل عنهم فى أى جزء من بلادى يقع عليه اختيارهم، وعليكم أن تمنحوا الوكيل الإنجليزى منزلًا، وأن تقدموا له الاحترام الفائق حيثما يكون، وألا يرفض أحدكم استقباله"(٥٢).

وبذلك ضمن السيد سعيد تأييد بريطانيا له، كما أغناها عن البحث عن صديق آخر فى المنطقة، وهو ما كان السيد سعيد يخشى- من تبعاته إذا حدث، وفى نفس الوقت كسبت بريطانيا صديقًا مخلصًا – كما أطلقوا عليه - سمح لها بالوجود الشرعى فى ساحل شرق أفريقيا، تحت مظلة حمايتها وحماية ولاته فى الساحل(٥٣).

وعلى الفور كلفت بريطانيا الضابط البحرى نورس Naurs بالإبحار إلى ساحل شرق أفريقيا للتحقق من مدى جدية السيد سعيد فى تنفيذ شروط المعاهدة، وقد وصل نورس فى أول ديسمبر ١٨٢٢ إلى زنجبار، وبعث بحملات تفتيشية لمراقبة السفن المغادرة من السواحل ساحل شرق أفريقيا إلى السواحل العمانية والآسيوية (٥٤).

٢- معاهدة ١٨٣٩ وتفعيل دور شركة الهند الشرقية:

فى ٣١ مايو ١٨٣٩ تم توقيع اتفاقية تجارية فى زنجبار بين صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا وصاحب الجلالة السيد سعيد سلطان مسقط ، بواسطة الكابتن روبرت كوجان Robert Cogan قائد البحرية لشركة الهند الشرقية البريطانية نيابة عن الملكة، والسيد حسن بن إبراهيم والسيد محبات على بن ناصر نيابة عن سلطان مسقط. جاءت هذه الاتفاقية لتأكيد قوة ومتانة العلاقات بين بريطانيا وسلطان مسقط كما ذكر فى ديباجة المقدمة، وبالرغم من أن معظم بنودها تتعلق بالتجارة إلا أنها جاءت أيضًا لتأكيد ما جاء فى اتفاق عام ١٨٢٢ للحد من تجارة الرقيق (٥٥). أقرت الاتفاقية فى بندها الأول مبدأ حرية التجارة، والإقامة، والتنقل، لرعايا الطرفين فى أملاك كل منهما، كما خولتهما حق تعيين القناصل فى بلد الطرف الآخر (٥٦).

أكدت الاتفاقية على ما جاء فى معاهدة ١٨٢٢ بخصوص تجارة الرقيق، حيث نص البند الخامس عشر على أن:" صاحب السمو جلالة سلطان مسقط يجدد ويؤكد ما جاء فى اتفاقه السابق مع بريطانيا الموقع فى ١٠ سبتمبر ١٨٢٢ من تعهده بالحد من تجارة الرقيق بين ممتلكاته وكل الأمم المسيحية، بالإضافة إلى ذلك يسمح لسفن شركة الهند الشرقية البريطانية الحربية أن تمارس ما لسفن الحكومة البريطانية والسفن التابعة لها من صلاحيات لضبط تجارة الرقيق بنفس الشروط المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٢٢ بين البلدين، وهى الحق فى ضبط وتفتيش ومصادرة وتوقيع العقاب على سفن تجارة الرقيق المخالفة" (٥٧).

وبالسماح لشركة الهند الشرقية بسلطة الضبط والمصادرة تكون الشركة قد نجحت فى تأكيد سلطتها السياسية والاقتصادية، التى فرضتها من خلال ذراعها العسكرى ولاسيما قواتها البحرية، ومن جهة أخرى تكون الحكومة البريطانية قد أكثرت من سواد سفنها العاملة فى المنطقة، لتحقيق استراتيجيتها الرامية لمنع القوى

الأوروبية المتنافسة من التدخل فى الخليج وشرق أفريقيا(٥٨). والواقع، أن نجاح البريطانيين فى الاستحواذ على تجارة الخليج والمحيط الهندى يعود إلى التنسيق الدقيق بين النشاطات الإمبريالية للحكومة البريطانية ونشاطات شركة الهند الشرقية البريطانية ووكلائها فى المنطقة، إضافة إلى تقديم الأولى دعمها الكامل للثانية من خلال دبلوماسيتها وأساطيلها الحربية، وقيام الشركة بتمويل الأساطيل الحربية البريطانية(٥٩)، إضافة لقيامها بآداء دورها فى تنفيذ خطط الحكومة فيما يتعلق بمواقبة السفن العربية، كان هذا الأمر جزءً من المشاركة الفعالة بين الشركة والحكومة فى تكريس الهيمنة البريطانية (٦٠).

ألحق بالاتفاقية ثلاث مواد تتعلق بالحد من تجارة الرقيق، حيث تم توسيع خط الحدود المنصوص عليه فى اتفاقية ١٨٢٢ بحيث يشمل سواحل كاثياوار Kathiawar، كوتش Kutch، وكراتشي Karachi، وما فوق أربع درجات غربًا في الحدود التي كان يُحظر فيها على رعايا السيد سعيد ممارسة تجارة الرقيق (٦١). تعهد السيد سعيد بالامتناع عن جلب الرقيق على متن السفن المسقطية من شرق أفريقيا، كما سمح للسفن البريطانية تفتيش السفن العمانية، ومصادرة حمولتها إذا ما اشتبه بأنها تحمل رقيقًا بقصد البيع إذا ما تجاوزت الخط المتفق عليه، ولكن إذا تجاوزت السفن الخط المذكور بسبب صعوبة الطقس فإنه فى هذه الحالة لن يقبض عليها (٦٢).

احتوت هذه الاتفاقية على مادة مهمة تتعلق بتوعد السلطان من يخطف الصوماليين المسلمين ليتم بيعهم كرقيق (٦٣)، حيث نص البند الثالث على أن بيع الرجال والنساء الأحرار كبارًا وصغارًا هو مخالف للشريعة الإسلامية، وبما أن الصوماليين يعتنقون الإسلام فهم يدخلون فى تعريف الأحرار، الذين يمنع بيعهم، وبالتالى فإن بيع الصوماليين كبارًا وصغارًا، نساءً ورجالًا سوف يعد من أعمال

القرصنة، وبعد أربعة أشهر من تاريخ المعاهدة سوف يتم عقاب من يقوم بالإتجار فى الصوماليين بتهمة القرصنة(٦٤).

أكدت هذه الاتفاقية على دور السلطات فى ممتلكات السيد سعيد فى تنفيذ وتوقيع العقوبات على السفن المخالفة. وحرصًا على تفادى خطأ حدث فى الاتفاقية السابقة، وتفصيله أن المادة الرابعة فى النسخة العربية من معاهدة ١٨٢٢ لم يرد فيها ذكر لواجب حاكم مسقط أو سلطاته في المساعدة على اعتقال الأشخاص المتورطين في تجارة الرقيق، رغم أن هذا الالتزام كان محددًا في النسخة الإنجليزية من المعاهدة، لذا فقد تم إضافة هذا الالتزام إلى النص العربي من المعاهدة هذه المرة (٦٥).

اعتبرت هذه الاجراءات من وجهة نظر بريطانيا هى الطريقة الوحيدة لمنع القرصنة، والقضاء على تجارة الرقيق، والسيطرة على حركة المرور فى الخليج العربى. وجدت بريطانيا فى شخص السيد سعيد الشريك الذي يمكنه بنفوذه مساعدتها فى هذا الأمر. ولم يفت بريطانيا أن تؤكد على وضعها الذى يمكنها من مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية(٦٦). وفى ٢٢ يوليو ١٨٤٠ ألحق بالاتفاق خطاب منفصل تعهد فيه السيد سعيد بن سلطان بأنه هو وورثته وخلفاؤه على العرش يقبلون ويؤكدون على بنود هذه الاتفاقية، ويتعهد بتنفيذ كل المواد المنصوص عليها فى الاتفاقية المذكورة بإخلاص وتفانى، ولن يسمح بانتهاك هذا الالتزام بأى شكل من الأشكال (٦٧).

بناء على هذه المعاهدة صار لبريطانيا الحق فى تعيين وكيل بريطانى فى مسقط لخدمة التجارة البريطانية، في عام ١٨٤١ تم منح الوكيل رتبة قنصلية من وزارة الخارجية، وكان يتواصل مباشرة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية وكذلك مع حكومة بومباي عن طريق مقيمها فى بوشهر (٦٨). وفى عام ١٨٤٣ انتقل إلى زنجبار التى رؤى أنها أنسب طقسًا من مسقط، خاصة مع انحسار المد المصرى فى الخليج (٦٩). كان من مهام الوكلاء غير العمل الروتينى الذي يتمثل فى التعامل مع السفن التى تفد إلى

ميناء مسقط، مكافحة تجارة الرقيق وملاحقتها، إضافة لمراقبتهم تنفيذ بنود الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها، وجمع المعلومات الجغرافية لعمان، واستقصاء حدوده، ومعرفة ما يدور فيه، وحماية المصالح التجارية البريطانية (٧٠).

٣- دور عمان فى الحد من تجارة الرقيق طبقًا لاتفاقية ١٨٤٥

صممت بريطانيا فى هذه الاتفاقية على وضع حد نهائى لتجارة الرقيق، ويتضح هذا جليًا فى طبيعة بنود الاتفاقية، وكلماتها القاطعة الحاسمة. تم توقيع الاتفاقية فى ٢ أكتوبر عام ١٨٤٥، وقعها الكابتن هامرتون مع السيد سعيد نيابة عن ملكة بريطانيا، تتناول بنود الاتفاقية الأربع موضوع حظر تجارة الرقيق، وضرورة الحصول على مساعدة السيد سعيد، الذى أضحى شريك بريطانيا الأساسى فى الحد من هذه التجارة. نصت المادة الأولى من الاتفاقية على تعهد صاحب الجلالة السلطان سعيد على حظر تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية، وتحريم استيراده من أى جزء من أفريقيا إلى ممتلكاته الآسيوية، وإصدار أوامر إلى ضباطه لمنع وقمع هذه التجارة(٧١).

جاء فى المادة الثانية موافقة السيد سعيد على استخدام نفوذه مع شيوخ وزعماء شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج العربى ليمتنعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية إلى بلدانهم. كما أكدت الاتفاقية على منح سفن البحرية الملكية، وسفن شركة الهند الشرقية سلطة حجز وتفتيش ومصادرة السفن العمانية التى تعمل بتجارة الرقيق فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج العربى، عدا موانئ محددة على الساحل الشرقى لأفريقيا (٧٢).

ألزمت بريطانيا مشيخات ساحل عمان على تطبيق هذه الاتفاقية المعقودة مع مسقط، كما ألزمت البحرين بها وأخضعت سفنها للتفتيش البريطانى، وتعهد شيخها بتسليم جميع السفن التى تضبط فى موانيه حاملة رقيق للإتجار بهم. وقد تعهد السيد سعيد فى هذه الاتفاقية عن نفسه وبالنيابة عن ورثته بمساعدة بريطانيا فى مكافحة

تجارة الرقيق فى بلاده(٧٣). وقد أرسل السلطان في خطاب منفصل، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٤٥ ، إلى الكابتن هامرتون الوكيل السياسى البريطانى، يؤكد فيه على سريان معاهدة ١٨٢٢، كما ألزم نفسه ، وورثته، والسلطات العمانية على مساعدة بريطانيا فى اعتقال أى من الرعايا البريطانيين المشاركين في تجارة العبيد(٧٤).

نص البند الرابع من الاتفاقية على دخولها حيز التنفيذ في الأول من يناير ١٨٤٧م، الموافق ١٢٦٣ هجرية بحسب ما جاء فى الوثيقة، ولا شك أن التأكيد على التاريخ هجرى وميلادى له دلالة قوية، على أن المواعيد والاجراءات التى ستتخذ بشأن هذا الموضوع والعقوبات التى سيتم توقيعها على المخالفين لا رجعة فيها، وهي مؤكدة بتواريخ محددة معلومة لدى الجانبين العمانى والبريطانى (٧٥).

والواقع، أن السيد سعيد فى تبريره لموافقته على هذه البنود التى أثرت على إيرادات بلاده من تجارة لها ثقلها، بأن معاملات دولته مع الانجليز فى الهند هائلة، وأسطولهم فى البحار عظيم، والسياسة تحتم عليه صداقتهم، خاصة فى ظل مخاوفه من أطماع فرنسا فى احتلال أجزاء معينة على الساحل الشرقى لأفريقيا، لذلك كان يفضل صداقة الإنجليز(٧٦).

وقد حاولت فرنسا تآليب المستفدين من تجارة الرقيق، خاصة زعماء القبائل الأفريقية، ضد السيد سعيد، بسبب خضوعه لأوامر الإنجليز، مما أدى إلى خسارتهم خسائر فادحة، مما أدى إلى نقل الحكومة البريطانية قنصلها من مسقط إلى زنجبار لمراقبة التغلغل الفرنسى فى شرق أفريقيا (٧٧)

ثالثًا- تأثير هذه الاتفاقيات على اقتصاد دولة السيد سعيد:

أصبحت مسقط مع نهاية عهد الإمام أحمد الميناء التجاري الرائد بين الخليج والهند، فضلًا عن المناطق السفلى من البحر الأحمر في تجارة البن. أما بالنسبة

لشرق أفريقيا التي أسس فيها اليعاربة نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا عُمانيًا فقد استعاد خلفاء الإمام أحمد مجددًا النفوذ السياسي والاقتصادي العُماني في شرق أفريقيا في المناطق المحيطة بمعقلهم في زنجبار(٧٨).

توسع العُمانيون في المحيط الهندي منذ القرن الثامن عشر، وقد أدرك السيد سعيد ما تتمتع به زنجبار من إمكانيات، تخولها أن تكون المركز الرئيسى- للتجارة فى أفريقيا كلها، من حيث موقعها الجغرافى المميز على خطوط التجارة العالمية، وخصوبة أراضيها، ومناخها الذى يناسب زراعة عدد كبير من توابل المنطقة الحارة. كما خطط السيد سعيد لإقامة مراكز تجارية داخل أفريقيا تبدأ من زنجبار وتمتد إلى الداخل حتى حوض الكونغو، وبذلك تصبح زنجبار مكانًا لتجميع وتوزيع معظم السلع التى تأتى من الداخل إلى الساحل(٧٩).

أهتم السيد سعيد بتشجيع التجارة، وتبسيط الرسوم الجمركية، مما أدى إلى تضاعف إيرادات دولة السيد سعيد فى شطرها الأفريقى عشرة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وتحولت زنجبار من مدينة صغيرة لصيد السمك لتصبح الميناء الرئيسى- للتجارة فى ساحل شرق أفريقيا، وملتقى السفن التى تحمل صادرات المنطقة من الرقيق والعاج والقرنفل. كانت تجارة القرنفل المورد الاقتصادى الرئيسى- خاصة بعد الحد من تجارة الرقيق والتضيق على المتاجرين فى الرقيق، وأصبحت زنجبار المورد الرئيسى لتزويد العالم بالقرنفل(٨٠).

لهذا صممت بريطانيا وخططت ليكون لها أكثر من موطئ قدم فى زنجبار، وسعن لتكون الدولة الأهم فى الحصول على الامتيازات التجارية فى زنجبار، وأن يكون تواجدها لها صفة الاستمرارية والحصانة، وهو ما وفرته لها المعاهدات مع السيد سعيد، وخاصة بنود مراقبة نشاط تجار الرقيق. بناءً عليه استمرت بريطانيا تعمل جاهدة لتثبيت نفوذها فى المنطقة، تحت زعم محاربة تجارة الرقيق.

كان أهالى عمان – زنجبار من التجار الرئيسيون فى الرقيق، فيما شاركت الكويت والبحرين فى نقل الرقيق والإتجار به أكثر مما فعل سكان ساحل عمان. وعندما بدأت بريطانيا حملتها لمحاربة تجارة الرقيق كان هدفها الظاهرى إنسانى، فيما الحقيقة أنها كانت تقوم بضرب الأسس الاقتصادية لإمارات الخليج العربى والولايات المتحدة الأمريكية (٨١).

كان يوجد فى شرق إفريقيا مركزان مهمان لتجارة الرقيق، هما: كلوة، التى كانت تعد الميناء الرئيسى ـ لتصدير الرقيق، وزنجبار، التى كانت بمثابة المركز الرئيسى ـ لاستيرادهم من داخل القارة، وفيهما نشأت أسواق كبيرة لبيع وشراء العبيد. وتشير المصادر أن عمان كانت مركزًا مهمًا لتجارة العبيد وتوزيعهم، وكانت مسقط بالذات سوقًا رائجة للعبيد فى أوائل القرن التاسع عشر (٨٢). أما الخليج بوجه عام فقد كان المعبر الأساسى الذى كانت تمر منه هذه التجارة إلى أسواق الخليج وفارس والهند والصين(٨٣).

كان هناك خطوط منتظمة من القوافل التجارية التى تربط بين الساحل والداخل، وتمكن التجار العرب من بسط سيطرتهم الاقتصادية على منطقة البحيرات الاستوائية، ولطالما كانت عملية الإتجار فى الرقيق عملية مشتركة بين التاجر العربى أو الأوروبى المشترى، والبائعين من رؤساء وزعماء القبائل الذين كانوا يسترقون آسراهم من أفراد القبائل المعادية لهم، ويبيعونهم للتجار الأوروبيين والعرب فى موانئ شرق إفريقيا. وبعد جلب العبيد من المناطق الداخلية للمناطق الساحلية فى شرق أفريقيا يتم شحنهم بالسفن إلى زنجبار لبيعهم هناك (٨٤).

جاء فى تقرير الميجور ديفيد ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج عام ١٨٣١، أن أعمار الرقيق المجلوبين إلى مسقط كانت تتراوح بين سبع سنوات وأربعة عشر سنة، وأن عدد الإناث كان ضعف عدد الذكور(٨٥). تفاوتت أسعار الرقيق

حسب العرض والطلب، وفقًا لأجناسهم وأعمارهم ومظهرهم ومنشأهم، فبينما كانت ترتفع أسعار الرقيق الأحباش، لاسيما الإناث، فتصل إلى تلاثمائة ريال، تتدنى أسعار الرقيق الزنوج المجلوبين من أواسط أفريقيا، فتصل إلى أقل من مئة ريال(٨٦).

ارتبط عمل الرقيق فى الخليج العربى ارتباطًا وثيقًا بالغوص وصيد الأسماك، إضافة للعناية بمزارع النخيل وجمع التمور، ورعى الإبل. وقد تزايد الطلب على الرقيق فى المناطق الساحلية حيث كانوا يعملون فى استخراج اللؤلؤ الذى كان بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المحلى(٨٧)، أما فى المدن فكانوا يعملون خدمًا فى المنازل. وقد كان امتلاك فى حد ذاته يعتبر وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية، فكلما ازداد عدد الرقيق كلما ارتفعت مكانة المالك الاجتماعية وثروته المالية، حيث كان الرقيق بمثابة مال محفوظ(٨٨).

ولا شك أن تجارة الرقيق كانت موردًا اقتصاديًا مهمًا ضمن المنظومة الاقتصادية لأهل الساحل العمانى، لاسيما فى عهد السيد سعيد بن سلطان، ورغم ذلك لا يوجد إحصاءات أو أرقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها فى تحديد أعداد الرقيق الحقيقية أو الأرباح التى كانت تدرها التجارة لأهل المنطقة، وتذكر بعض التقديرات أن معدل مبيعات الرقيق فى مسقط بلغت فى ثلاثينات القرن التاسع عشر ـ أربعة آلاف عبدًا سنويًا، وقد جنى منها السيد سعيد أرباحًا تصل إلى الستين ألف ريال نمساوى فى العام(٨٩).

تشير تقديرات أخرى قام بها أحد الضباط الإنجليز الذين كانت لهم علاقة وثيقة بهذه التجارة أنه كان يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ألف وأربعمائة وألف وسبعمائة عبد سنويًا، وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسوم على كل عبد(٩٠). وقدر بلينى المقيم البريطانى فى الخليج عدد العبيد الذين تم شحنهم من

زنجبار خلال عام ١٨٣٣/٣٢ باثنى عشر ألف عبد، دون أن يحدد عدد الذين وصلوا للخليج العربى، أما الكولونيل البريطانى "روبرتسون" المقيم بالوكالة فى الخليج العربى فقد قدر صادرات العبيد من زنجبار عام ١٨٤١م بنحو ثلاثين ألفًا، وأشار الكابتن "هامرتون" فى تقرير له هام ١٨٤١، بأن عددًا يتراوح ما بين الأحد عشر ألف والخمسة عشر ألف عبدًا، كان يباع فى ممتلكات السيد سعيد الأفريقية كل عام(٩١). ونتيجة هذه الاتفاقيات التى ترتب عليها الإلغاء البريطانى لتجارة الرقيق نقص فى اقتصاد دولة السلطان سعيد ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف جنية إسترلينى سنويًا(٩٢).

يتضح من تفاوت الأرقام السابقة، أنه لا توجد أرقام محددة بناء على احصاءات رسمية موثقة بعدد العبيد الذين كان يتم تداولهم فى ممتلكات السيد سعيد الأفريقية والآسيوية، وأن حجم تجارة الرقيق فى المنظومة الاقتصادية لدولة السيد سعيد كانت لا تتجاوز الحد الطبيعى، وليست بتلك الضخامة التى صورتها بريطانيا، كما أن الأرباح التى كانت تجنى منها لم تكن هى عصب الاقتصاد العمانى، خاصة مع اتساع وغنى ممتلكات سلطان عمان(٩٣).

فقد تمتعت زنجبار بموقع استراتيجى، جعلها مركز مهم للتبادل التجارى، وانتشرت فيها المحطات التجارية، وغصت موانئها بالسفن المحملة بالبضائع، فقد حرص السيد سعيد على عقد الاتفاقيات التجارية مع مختلف الدول لتحقيق نوع من التوازن مع القوى الأجنبية الطامعة فى بسط نفوذها فى المنطقة، فأبرم عام ١٨٣٣ اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة، نتيجة لذلك خلال الفترة ١٨٣٨-١٨٣٩ رست حوالى ٢٩ سفينة تجارية أمريكية فى ميناء زنجبار(٩٤). وأخذ التجار الأمريكيين بعد عقد الاتفاقية يتغلغلون بنشاط كبير فى ساحل شرق أفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربى، لدرجة أن الحكومة الأمريكية عام ١٨٥٣

أسست أسطول الهند الشرقية الأمريكية، لنشر النفوذ الأمريكى فى المحيط الهندى والبحار المتصلة به(٩٥).

وفى عام ١٨٤٠ أرسلت فرنسا وكيلًا لها فى مسقط، يطلب إقامة قنصلية فى زنجبار، ولكن السلطان أصر على إبرام اتفاقية مكتوبة أولًا (٩٦)، وفى عام ١٨٤٤ تم إبرام اتفاقية مع فرنسا، تمتع بموجبها الرعايا الفرنسيين بمزايا واسعة فيما يتعلق بشخوصهم وممتلكاتهم، أمتدت هذه الحقوق أيضًا لخدمهم ومساعديهم حتى وإن كانوا من رعايا سلطان مسقط، وتم تعيين قنصل فرنسى فى شرق أفريقيا فى نفس العام(٩٧). وقد عارضت فرنسا مبدأ التفتيش البحرى، وكثيرًا ما منحت السفن العمانية وغيرها أعلامًا فرنسية لترفعها فوق سفنها تحديًا للهيمنة البريطانية، واستمر هذا الأمر حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، وتم ممارسة تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسى بموجب ما نصت عليه الاتفاقية من تأمين وحماية الرعايا الفرنسيين ومساعديهم من أهالى زنجبار(٩٨).

وفى إطار سياسة تشجيع الاستثمار منح السيد سعيد تسهيلات تجارية كثيرة للتجار الهنود، وتزايد عددهم حتى وصل إلى أربعة آلاف نسمة، بالإضافة إلى نشاط الهنود التجارى وفد مع السيد سعيد مئات من عرب عمان فازدهرت التجارة وانتعشت بمقدمهم، وبينما كان نشاط الهنود على الساحل استطاع العرب التوغل للداخل فى مناطق لم يرتادها أحد من قبل، وأسسوا المراكز التجارية التى جهدوا فى تقويتها، ولا شك فى أن تلك السيطرة الداخلية كانت ترتبط بقوافل التجارة التى أصبحت تصل إلى البحيرات الاستوائية وأعالى الكنغو، حتى اشتهر المثل القائل :" إذا دقت الطبول فى زنجبار رقص الناس طربًا فى البحيرات"(٩٩). وفى عام ١٨٣٤ قدر دخل السيد سعيد من جمارك مسقط حوالى ١٠٠ ألف

روبية، ومن جمارك زنجبار حوالى ١٥٠ ألف روبية، وظل هذا الدخل يتزايد إلى نهاية حكمه، وأصبحت زنجبار مركزًا تجاريًا أهم من مايوتا (١٠٠).

كما قام السيد سعيد بتشجيع زراعة القرنفل وجوز الهند فى جزيرتى بمبا وزنجبار اللتين عرفتا بخصوبة أراضيهما، وقد جنى السيد سعيد أموالًا طائلة من تلك المزارع التى تعتبر مصدر ثروته الأساسى، وأصبحت تجارة القرنفل تمثل ثلث الدخل الحكومى فى زنجبار، وثالث أهم سلعة للتصدير، وأضحت زنجبار وبمبا فى أواخر القرن التاسع عشر- تنتجان معًا قرابة تسعون بالمائة من محصول العالم كله (١٠١). استفاد السيد سعيد من النشاط التجارى بصورة رئيسية من موردين آخرين هما الضرائب الجمركية والاحتكار، حيث فرض السلطان ضريبة على الواردات مقدارها ٥٪ ، وأعفى صادرات المنطقة من الرسوم الجمركية عدا الرقيق، أما بالنسبة للمورد الثانى أى الاحتكار، فقد احتكر السلطان تجارة العاج والصمغ، وأصبح متحكمًا فى أسعار هاتين السلعتين عند بيعهما للتجار الأجانب فى زنجبار، وكثر عدد القوافل التجارية للداخل لجلب العاج والصمغ(١٠٢).

رغم هذه الاجراءات والمعاهدات يمكن القول أن بريطانيا لم تكن مهتمة بمحاربة الرق كنظام إلا بقدر ما يفيد مصالحها الاستعمارية والاقتصادية فى المنطقة، فقد سمحت بتداول هذه التجارة بين غير الأوروبيين المسيحيين، كما أنها تركت حزامًا واسعًا يربط الساحل الشرقى لأفريقيا بعمان والهند لممارسة هذه التجارة، وسمحت بشحن الرقيق بين موانئ محددة على الساحل الشرقى لأفريقيا، مما أدى لاستمرار تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج العربى وإن بشكل أقل حدة من الماضى(١٠٣).

كانت تجارة الرقيق بين الخليج العربى وشرق أفريقيا موجودة ولكنها لم تكن بتلك الضخامة التى تم الإيحاء بها، كما أن الممول الرئيسى لتجارة الرقيق فى الخليج

العربى وشرق أفريقيا لم يكن العرب فقط بل كان معهم بشـــكل رئيسى ــ التجار الهنود، حيث كانوا يدعون حسبما تقتضى المصلحة بأنهم رعايا سلطان زنجبار حتى يحق لهم قانونًا ممارسة تجارة الرقيق دون الوقوع تحت طائلة المحظورات الموضوعة على الأجانب، وقد أثبتت الوثائق تورطهم فى ممارسة تجارة الرقيق، وتهريبه خارج زنجبار، وكان لأثرياء الهنود من التجار مخازن خاصـــة يودعون فيها بضـــائعهم، وأماكن خاصـــة يخفون فيها الرقيق الذى يجمعونه، ونظرًا لأن حيازتهم للرقيق وتجارتهم فيه كانت غير مشروعة فقد أصدر السيد سعيد قرارًا فى يوليو ١٨٥٠ باحراق مستودعات الرقيق الخاصة بهم(١٠٤).

على الجانب الآخر، أدرك ضباط أسطول البحرية الهندية في الخليج العربي والمســؤولين البريطانيين في بوشــهر أن المعاهدات القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الفارســية ومســقط ومختلف مشــايخ العرب لقمع تجارة الرقيق كانت محدودة النطاق وتستغل بسهولة، وبها العديد من الثغرات التى يسهل استغلالها. علاوة على ذلك، قيدت معاهدات البريطانيين تدخلهم في المراكب في البحر فقط، بما يعني أنهم كانوا ممنوعين عن التدخل مع الرقيق أو مختطفيهم في أي ميناء. كانت المشــكلة الكبيرة الثانية التي واجهها المســؤولون البريطانيون في الخليج هي نقص العدد الكافي لســفن البحرية في الهند لمواجهة تجارة الرقيق. وفي أكثر الأحيان، لم تُخصص سوى سفينة أو سفينتين للتجول في المياه الساحلية وهذا رغم كون المســؤولين البريطانيين على علم بالمواعيد المحددة لعودة الســفن التجارية من أفريقيا إلى الخليج بفضل الرياح الموسمية السنوية. زاد من تفاقم المشكلة عدم مناسبة سفن البحرية الهندية تمامًا لمياه ساحل الخليج الضحلة(١٠٥).

وهكذا، اســتلزمت المصــالح البريطانية القضــاء على قوة القواسم البحرية في الخليج تحت ســتار مكافحة القرصــنة(١٠٦)، والقضــاء على نفوذ العرب وتجارتهم

المزدهرة فى ساحل شرق أفريقيا وسيطرتهم البحرية تحت شعار مكافحة تجارتى الرقيق والأسلحة، وبهذا تتخلص بريطانيا من القوى المحلية أصحاب الأرض والنفوذ فى الخليج وفى الساحل الشرقى لأفريقيا من وراء ستار المهمة الإنسانية التى حملت لواءها (١٠٧).

ولهذا ابتدعت بريطانيا تهمتى القرصنة والإتجار فى الرقيق وألصقتهما بالعرب، حتى وقر فى الذهنية الغربية أن تجارة الرقيق كانت حكرًا على العرب دون سواهم. اتخذت بريطانيا من هذه الحجة ذريعة لتنصب نفسها مسؤولة عن أمن وسلم الخليج، لتضمن بذلك سيطرتها على المياه العربية المتحكمة فى طرق مواصلاتها إلى الهند، وانسحب هذا الأمر على الجانب الأفريقى أيضًا، الذى كانت بريطانيا تهيئ الظروف للانقضاض عليه(١٠٨)، ومهدت لذلك بشن حرب دعائية لإقرار مبدأ حرية التجارة فى الداخل الأفريقى، تحت ستار محاربة الرقيق (١٠٩).

خاتمة:

بررت بريطانيا تواجد قواتها البحرية في المياه المحيطة بشـــبه الجزيرة العربية والمحيط الهندى كضرــورة لإرســاء الســلام البحري، ومنع أى أعمال عدائية في البحر واعتراض ومصادرة أية سفن تحمل بضائع محظورة بموجب الاتفاقيات لاسيما الرقيق. ونتيجة سلسـلة الاتفاقيات التى ترتب عليها الحد من تجارة الرقيق وتقنينها حتى وصـلت للحظر نقص فى اقتصـاد دولة السـيد سـعيد ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف جنية إسترلينى سنويًا بحسب بعض التقديرات.

من ناحية أخرى استفاد السيد سعيد من «اتفاقيات الرقيق»، بما يتوافق مع مصالحه، ولا يتعارض مع سيادته فى ظل الظرف الدولى السائد فى النصف الأول من القرن التاســع عشرــ. فقد كانت هذه الاتفاقيات اتفاقيات تجارية فى أساسها، وحققت مصالح السيد سعيد، التى تمثلت فى تنمية وتأمين مصالح عمان وزنجبـار الاقتصـــادية، والحفـاظ على وحـدة الدولة فى ظـل قرن التفتـت والاستعمار، كما تمكن العمانيون من تعزيز أسطول سفنهم ليصبح قوة بحرية كبيرة سيطرت على حركة النقل في المحيط الهندي من الشرق إلى الغرب وشمالاً حتى شواطئ الجزيرة العربية.

بيد أن العمليات البحرية البريطانية ضـــد تجارة الرقيق كانت غير مجدية في كثير من الأحيان. وتم التحايل عليها بطرق متعددة، ســواء من البحارة العرب أو الدول الأوروبية المستفيدة من هذه التجارة، فكثيرًا ما لجأت سفن الرقيق إلى رفع العلم الفرنسى- أو الأمريكى لتفادى التفتيش والمصادرة. وقد أدرك ضباط أسطول البحرية الهندية في الخليج العربي والمسؤولين البريطانيين في بوشهر أن المعاهدات القائمة بين الحكومة البريطانية ومختلف مشـــايخ العرب لقمع تجارة الرقيق كانت محدودة النطاق وتســـتغل بســـهولة. علاوة على ذلك، قيدت الاتفاقيات تدخل

البريطانيين في المراكب في البحر فقط، بما يعني أنهم كانوا ممنوعين عن التدخل مع الرقيق أو مختطفيهم بعد مرساهم في أي ميناء.

إضافة لما سبق، كان المسؤولون البريطانيين غير مهيئين بشكل كبير لمواجهة التحديات المتمثلة في محاربة وحصار تجار الرقيق، الذين طوروا على مدار الزمن خبرات كبيرة بالمنطقة، لهذا حرص البريطانيون على طلب مساعدة السلطان سعيد، بما له نفوذ ومقدرة على مساعدتهم مساعدة حقيقية وفعالة، وبرغم ذلك أغفل الكثيرون دور عمان الدولة العربية القوية آنذاك فى تقليص تجارة الرقيق وتحجيمها، طبقًا لبنود المعاهدات التى وافق عليها ووقعها السيد سعيد بن سلطان، الذى كان شريكًا أساسيًا لبريطانيا فى الحد من تجارة الرقيق فى المنطقة بحسب ما جاء فى الوثائق.

وبرغم كل شئ لم تتأثر حركة التجارة بموضوع حظر تجارة الرقيق، بل كانت التجارة في نمو مطَّرد، وكان التجار العرب والهنود وغيرهم ينقلون البضائع عبر منطقة الخليج، وازداد الناتج المحلي وتكونت ثرواتٌ جديدة. وفى نفس الوقت حرص السيد سعيد على عقد الاتفاقيات التجارية مع مختلف الدول لتحقيق نوع من التوازن مع القوى الأجنبية الطامعة فى بسط نفوذها فى المنطقة، فأبرم عام ١٨٣٣ اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لذلك خلال الفترة ١٨٣٨- ١٨٣٩ رست حوالى ٢٩ سفينة تجارية أمريكية فى ميناء زنجبار.

وفى عام ١٨٤٤ أبرمت مسقط مع فرنسا اتفاقية، تمتع بموجبها الرعايا الفرنسيين بمزايا واسعة فيما يتعلق بحماية شخوصهم وممتلكاتهم، وقد امتدت هذه الحقوق أيضًا لخدمهم ومساعديهم، وهو ما تم استثماره فى ممارسة تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسى، حيث دفعت هذه المعاهدات عدد كبير من تجار الرقيق للتحالف مع فرنسا.

بالنهاية فإن النظرة المدققة لهذه الاجراءات والاتفاقيات تكشف حقيقة أن بريطانيا لم تكن مهتمة بمحاربة الرق كنظام إلا بقدر ما يفيد مصالحها الاستعمارية والاقتصادية فى المنطقة، فقد تركت حزامًا واسعًا يربط الساحل الشرقى لأفريقيا بعمان والهند لممارسة هذه التجارة، وسمحت بشحن الرقيق بين موانئ محددة على الساحل الشرقى لأفريقيا، مما يعنى استمرار تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج العربى وإن كان بشكل أقل حدة من الماضى بالتأكيد.

خريطة توضح خط اتفاقية ١٨٢٢، وتعديله فى اتفاقية ١٨٣٩

حواشي البحث:

(١) الصالحى، عصام خليل محمد إبراهيم: السياسة البريطانية فى الخليج العربى، الأهداف والنتائج ١٦٠٠- ١٨٤٣، بغداد، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، كلية الآداب، الجامعة العراقية،ص ٤٤٣.

(2)Wilson, Arnild T., The Persian Gulf, Published by George Allen & Unwin ltd, London, 1954, p. 139.

(٣) الإمام ناصر بن مرشد بن مالك بن أبى العرب اليعربى، مؤسس دولة اليعاربة، عقدت له البيعة بالإمامة عام ١٠٢٤هـ، فى مدينة الرستاق(١٠٣٤- ١٠٥٩هـ/ ١٦٢٤- ١٦٤٩م)، وإليه يرجع الفضل فى توحيد عمان تحت قيادته، ومواجهة البرتغاليين القابعين آنذاك فى موانئ البلاد وسواحلها. ابن قيصر، عبدالله بن خلفان: سيرة الإمام ناصر بن مرشد، تحقيق: عبدالمجيد حسيب القيسى، الطبعة الثالثة، مسقط، وزارة التراث والثقافة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، ص ١٠. مايلز، س.ب: الخليج العربى بلدانه وقبائله، ترجمة: عبدالله، محمد أمين، المطبعة المركزية، عمان، ١٩٨٦، ص ١٦٨.

(٤) سعد، نيفين مصطفى حسن: جهاد اليعاربة ضد الاستعمار البرتغالى ١٠٣٣- ١١٣١هـ/١٦٢٤- ١٧١٨م، القاهرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٤١، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ٧٨.

(٥) البوسعيديون أسرة حكمت عُمان وزنجبار. عرفت الأسرة بهذا الاسم، نسبة إلى مؤسسها أحمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الأزدي العُماني الإباضي المذهب. وتنتمي قبيلة الأسرة إلى الحناوية، إحدى كبريات العشائر في المنطقة، وكان مقرها أَدَم، بعمان الداخلية، حيث ولد أحمد بن سعيد سنة ١١١٢هـ/ ١٧٠٠م، عينه الإمام سيف بن سلطان الثاني اليعربي حاكم عمان، حاكمًا على ولاية صُحار، وهناك ذاع صيته بين الناس، وحُمِدت سيرته. وفى عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م اجتمع العلماء وشيوخ القبائل في الرَّستاق عاصمة عُمان وقتذاك، وأعلنوا اختيار الوالي أحمد بن سعيد إمامًا على عمان، وبذلك انتهت دولة اليعاربة وقامت على أنقاضها دولة جديدة هي دولة البوسعيديين. لمزيد من المعلومات، انظر، ابن رزيق، حميد بن رزيق العمانى: الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: محمد حبيب صالح، محمود بن مبارك السالمى، الطبعة السادسة، مسقط، وزارة التراث والثقافة، ٢٠١٦، ص ٤٣. قاسم، جمال زكريا: دولة البوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها فى زنجبار وبداية عهدها الجديد فى عمان ١٧٤١- ١٨٦١، أبو ظبى، نادى تراث الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠، صفحات متفرقة.

(٦) تمكنت أسرة البوسعيد من استعادة قدر أكبر من الوحدة والقوة فى البلاد، مما مكن النفوذ والتجارة العمانية من التوسع بسرعة فى الخارج بحلول نهاية القرن الثامن عشر. Davies, Charles E, The Blood- red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797 -1820, University of Exeter Press, 1997, p.52.

(٧) الخصوصى، بدر الدين عباس: دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٤، ص ٤٨.

(8)Lyne, Robert Nunez, Zanzibar in contemporary times: A short history of the southern East Africa in the nineteenth century, London, 2001, p.88.

(٩) التركى، عبدالله إبراهيم على: العلاقات العمانية الفرنسية فى عهد السلطان سعيد بن سلطان ١٢٢١- ١٢٧٣هـ/ ١٨٠٦- ١٨٥٦م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٧.

(١٠) سنو، عبد الرؤوف: اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨- ١٩١٦) فصول من الهيمنة والتفتت، بيروت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٧٤ ، ١٩٩٨، ص ٣.

(١١) الحارثى، محمد بن عبدالله بن حمد: موسوعة عمان، الوثائق السرية، المجلد الأول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٣٣٤.

(12)IOR/ R/15/1/5. F25 Letter from Nawab Mirza Mehedy Ally Khaun, Native Resident, Bushire, to to Samuel Manesty, Resident at Bussora [Basra], 15 Dec 1802.

(١٣) سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدى(١٧٩١- ١٨٠٤): استولى على الحكم فى عمان بعد وفاة ابن أخيه حمد بن سعيد، اتّخذ السيد سلطان مسقط عاصمةً له، وزّع المهام الإدارية وعيّن مستشارين، ومسؤولًا عن الجيش والشرطة ومسؤولين عن الشؤون التجارية. في عهد السيّد سلطان بلغت تجارة الخليج التي تمر على مسقط أواخر القرن الثامن عشر الميلادي خمسة أثمان مجموع التجارة كلها في منطقة الخليج، وبلغ سكان مسقط بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف نسمة عمانيين وغير عمانيين. الفارسى، عبد الله بن صالح: البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة: محمد أمين عبدالله، الطبعة الثالثة، مسقط، وزارة التراث القومى والثقافة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م، ص ٩. الموسوعة العمانية، المجلد الخامس، مسقط، وزارة التراث والثقافة، ٢٠١٣،ص ص ١٨١٩- ١٨٢١.

(14)Bhacker, Reda. Trade and Empire in Muscat and Zanzibar: The Roots of British Domination. London: Routledge, 1992. p.35.

(15)IOR.V/23/217, Treaty Concluded between the Honrable East India Company and Highness the Imaum of Muscat, 12th October 1798, pp.248- 249.

(١٦) العقاد، صلاح: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص ص ٧٥، ٧٦.

(17)Landen, Robert Geran. Oman Since: Disruptive Modernization in in in a Traditional Arab Society, Princeton University Press, 1967, pp.10, 12.

(18)F.O.403/15A/90, Memorandum left with Lord E. Fitzmaurice by Mr. MacMnnon, April 30, 1888, vol 9.

(١٩) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(20)F.O. 403/36/4, Minutes by Mr. Anderson, Mr. Lister, Mr. Kennedy, Lord E. Fitzmaurice, Earl Granville, and Sir J. Pauncefote, 11Oct, 1883.

(٢١) لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخى، الجزء الأول، أعدها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر،الدوحة، د.ت، ص٣٣٨.

(22)IOR/ R/ 15/ 6, Political Agency, Muscat, 1828- 1951, p.2.

(٢٣) إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغنى: حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربى دراسة وثائقية، الطبعة الأولى، الرياض، دار المريخ، ١٤٠١- ١٩٨١، ص ١١٤.

(24)Onley, James, Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820–1971: The Politics of Protection, Center for International and Regional Studies, Georgetown University, 2009, p.4.

(٢٥) يُعدُّ السيد سعيد بن سلطان (١٢٢١-١٢٧٣هـ / ١٨٠٦-١٨٥٦م) من أبرز حكام أسرة البوسعيد، ولد فى بلدة سمايل التى تبعد عن مسقط حوالى خمسين ميلًا. نجح السيد سعيد في إقامة امبراطورية مترامية الأطراف بشطرين آسيوى وأفريقى، وامتد نفوذه على الساحل الشرقي لأفريقيا ووصل حتى منطقة البحيرات. اتخذ السيد سعيد من زنجبار مقرًا رئيسًا له، وعقد معاهدات تجارية مع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والبرتغال وغيرها. ابن رزيق، حميد بن محمد: بدر التمام فى سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان، كتاب ملحق بكتاب الفتح المبين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥، وما بعدها.

(٢٦) ويلسون، أرنولد: تاريخ الخليج، ترجمة: محمد أمين عبدالله، الطبعة الرابعة، مسقط، منشورات وزارة التراث والثقافة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م ، ص ١٨٠.

(٢٧) العجيلى، غانم محمد رميض: عُمان والسياسة البريطانية فى شرق إفريقيا ١٨٠٦- ١٨٦٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ص ١٢.

(28)An Act for the Abolition of Slavery throughout the British Colonies; for Promoting the Industry of the Manumitted Slaves; and for Compensating the Persons Hitherto Entitled to the Services of such Slaves. "Slavery Abolition Act 1833; Section LXIV". 28 August 1833.

(٢٩) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: الخليج العربى والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨- ١٩١٤، الطبعة الأولى، إصدرات مركز زايد للتراث والتاريخ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١١٣.

(٣٠) التركى، عبد الله إبراهيم على: مرجع سبق ذكره، ص١٥.

(٣١) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١١٣.

(٣٢) كانت نشأة سكان جنوب شبه الجزيرة - العمانيون الحضارمة على وجه الخصوص- فى بيئة بحرية ظهيرها صحراوى طارد، سببًا فى أن يولوا وجوههم شطر البحر للتجارة والهجرة، حيث انتشروا فى الجزر والمراكز الساحلية فى شرق أفريقيا، مثل، زنجبار وبيمبا، ومالندى، وممباسا. المالكى، سليمان عبدالغني: دور العرب وتأثيرهم فى شرق أفريقيا، فى رءوف عباس (محرر): العرب فى أفريقيا، الجذور التاريخية والواقع المعاصر، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧، ص ١٢٢. ترمنجهام، سبنسر: الإسلام فى شرق إفريقيا، ترجمة: محمد عاطف النواوى، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣، ص ٧٣.

(٣٣) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١١٣.

(34)Kieran, K.A., The Origins of the Zanzibar Guarantee Treaty of 1862, Canadian Journal of African Studies, Vol. 2, No. 2, 1968, p. 148.

(٣٥) تمام، همام: التطور التاريخي لسياسة محمد علي تجاه الخليج العربي، مجلة الوثيقة، المنامة، العدد ١٠، ١٩٨٧، ص ٦٤.

(٣٦) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٣٧) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٣٨) إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغنى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(39)Lorimer, John, Gazetteer of the Persian Gulf. British Government, Bombay, (1915). pp. 669, 670.

(40)Commins, David, The Gulf States: A Modern History. I.B.Tauris, 2012 pp. 74, 78.

(41)J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I, European Expansion, 1535-1914, 2nd. Ed., New Haven, London, 1975, pp.217-219.

السالمى، محمد بن عبد نور الدين بن حميد: نهضة الأعيان بحرية عُمان، القاهرة، دار الكتاب، (د.ت)، ص ٢٤.

(٤٢) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١١٦. أبو جبل، كاميليا: سياسة بريطانيا تجاه مشيخات الساحل العمانى ١٨٤٠- ١٩٧١، مجلة دراسات تأريخية، جامعة دمشق، العدد (٨١- ٨٢)، ٢٠٠٣، ص ١٩٣.

(٤٣) أولداى، لوى: مرجع سبق ذكره، ص ٢. لمزيد من المعلومات، انظر، Zahlan, Rosemary Said, he Making of the Modern Gulf States Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, London: Unwin Hyman, 1989.

(44)IOR. V/23/ 217, Engagements Entered into by his Highess the Imaum of Muscat with the British Government for Suppression of the Slave Trade, pp. 653, 654.

(٤٥) تتكون المعاهدة من ستة بنود، وقد عرفت أيضًا باسم معاهدة موريسبى Moresby Treaty، وهو أحد الضباط الإنجليز الكبار فى موريشيوس. Nicolini, B., & Watson, P., Makran, Oman, and Zanzibar: Three-terminal Cultural Corridor in the Western Indian Ocean, 1799-1856. Leiden: Brill Academic Pub., 2004, pp 132.

(46)Church Missionary Society, The Slave Trade of East Africa: Is it to Continue or be Suppressed, Foreign and Commonwealth Office Collection, 1868, p.4.

(47)Nicolini, B., & Watson, P., Op. Cit, p 134.

انظر، الخريطة رقم ١، التى توضح خط موريسبى فى الملاحق.

(48)C.U. Altchison, B.C.S, A Collection of Treaties, Engagents and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XII, Superintendent Government Printing, India, 1909, p. 211.

(49)Church Missionary Society, Op., Cit, p.4.

(٥٠) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

(51)C.U. Altchison, B.C.S, Op., Cit, p. 188.

(٥٢) سلامة، مصطفى طه: المزارعة فى ممبسة ١٦٩٨- ١٨٨٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢٨

(٥٣) حدث بالفعل ما كان يخشاه السيد سعيد فقد أرسل عبد الله بن أحمد المزروعى برسالة إلى بومباى يطلب فيها أن ترسل بريطانيا راية بريطانية ليرفعها فى ممبسة، لكى تعلم الأمم أن ممبسة تابعة للتاج البريطانى، كما طلب أن ترسل بومباى لحاكم عمان تأمره بالكف عن الاعتداء على مملكة أفريقية خاضعة لبريطانيا، كما أرسلت ممبسة وفدًا إلى بومباى، ولكن حاكم بومباى أرسل خطاب اعتار عن قبول طلب ممبسة نظرًا لصداقتهم مه السيد سعيد، كما أن الدخول فى علاقة ودية مع ممبسة يخالف سياسة بريطانيا التى تحرص على استمرار

العلاقات الودية مع السيد سعيد. Greag, J.M, The British in Mombasa, 1824-1826, London, 1957, p.20. سلامة، مصطفى طه مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨

(٥٤) مبارك، فاطمة السيد على: التاريخ السياسى لسلطنة زنجبار الإسلامية ١٢٤٨- ١٣٠٨هـ/ ١٨٣٢- ١٨٩٠م، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٨٩، ص ٢٥.

(55) IOR/ R/ 15/ 1/ 82, Letters inward, From Bombay Government departments; Treaty of Commerce between HM the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and HH Sultan Seid Syeed bin Sultan, Imam of Muscat, 31 May 1839, 14 Jan 1839 -21 Oct 1839.

(56) Al Ghailani, Yusuf, British Early Intervention in the Slave Trade With Oman 1822-1873, History Research, Vol. 5, No. 4, Oct-Dec, 2015, p226.

(57) C.U. Altchison, B.C.S, Op., Cit, p. 188.

(٥٨) خلدون، النقيب: المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٩.

(٥٩) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٥.

(٦٠) خلدون، النقيب: المرجع السابق ذكره، ص ٧٠.

(61) Ibid, p. 218.

(٦٢) القحطانى، عبدالقادر حمود: دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، الدوحة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والتراث، ٢٠٠٨، ص ١٢٧.

(63) IOR/ R/ 15/ 1/ 82, Letters inward, From Bombay Government departments; Treaty of Commerce between HM the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and HH Sultan Seid Syeed bin Sultan, Imam of Muscat, 31 May 1839, 14 Jan 1839 -21 Oct 1839.

(64) C.U. Altchison, B.C.S, Op., Cit, p. 218.

(65) Ibid, p. 221.

(66) Al Ghailani, Yusuf, OP, Cit, p, 227.

(67) Ibid, p. 218.

(٦٨) في عام ١٨٣٢ أو ١٨٤٣ - تتباين التواريخ بحسب المصدر- قرر السلطان نقل البلاط إلى زنجبار، وبالتالي قام مديرو الشركة بنقل الإقامة إلى زنجبار ووضعوا وكيلًا محليًا في مسقط يتبع مقيم بوشهر. ووكيل سياسى في زنجبار، وكانت مهمة الوكيل المحلى جمع كافة المعلومات التى يستطيع أن يحصل عليها ويرسلها إلى مقيم بوشهر. استمر هذا الترتيب حتى عام ١٨٥٩ عندما اقتضى تقسيم السلطنة تمثيل أعلى مستوى في مسقط. IOR/ R/ 15/ 6, Political Agency, Muscat, 1828- 1951, p.2

(69) Ibid, p.4.

(٧٠) إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغنى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

(71) C.U. Altchison, B.C.S,Op. Cit., p. 221.

(٧٢) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٧٣) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(74) C.U. Altchison, B.C.S,Op. Cit., p. 224.

(75) Al Ghailani, Yusuf, OP, Cit, p. 227.

(76)C.S, Nicholls, The Sawahili Coast, Politics and Diplomacy and Trade on east African Littoral, 1798- 1856, London, 1971 , p. 166.

(77)Clarkson, Alison H., Oman and East Africa, London, p. 75.

(٧٨) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(79)Bennett, Norman. R, A history of the Arab State of Zanzibar, Methuen &Co Ltd, 1978, p.118.

(80)Lyen, Robert Nunez, Zanzibar in Contemporary Times: A short history of the Southern East Africa in the Nineteenth Century, London, 1905 , p.41.

(٨١) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٨٢) نافست مدينة صور جنوب مسقط مدينة مركز مسقط، وأصبح غالبية الرقيق المجلوبون لعمان ينزلون فى ميناء صور. عبد الرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(٨٣) كيلى، جون ب: بريطانيا والخليج (١٧٩٥- ١٨٧٠)، الجزء الثانى، ترجمة: محمد أمين عبدالله، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧.

(٨٤) كان جلب الرقيق إلى زنجبار وغيرها من الموانئ الساحلية يتم من ضفاف البحيرات الاستوائية فى الداخل عبر ثلاثة طرق رئيسية، يمتد أولها من كلوة على الساحل الجنوبى من زنجبار عن طريق نهر دوفوما إلى كرال متاكا، ومنها إلى بحيرة نياسا. ويمتد الثانى منها من باجاو مويو إلى تسيساكى وبتورا، ومنها غربًا فى اتجاه أوزينجا وأوجيجى. أما الطريق الثالث فيمتد من ساحل تانجا إلى جبال كليمنجارو، ومنها إلى بلاد مساى. انظر، عبد الرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٨٥) على غير حال تجار الرقيق فى الغرب، درج البائعون والمشترون للرقيق فى البلاد العربية على ألا يفرقوا بين أفراد الأسرة الواحدة إذ يتم أخذهم جميعًا لبيت كبير واحد أو بلدة واحدة- وكثيرًا ما كان المحسنون من المسلمين يقومون بشراء كبار السن من العبيد ويقومون باعتقاهم لوجه الله. عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(٨٦) نفس المرجع، ص ٩٦.

(٨٧) العابد، فؤاد سعيد: سياسة بريطانيا فى الخليج العربى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١، ص ٩١.

(٨٨) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٨٩) عبدالرحمن، عبد الوهاب أحمد: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٩٠) كان نحو خمسة آلاف عبد كانوا يتوجهون إلى موانئ البحر الأحمر، وبخاصة جدة، ونحو أربعة أو خمسة آلاف إلى مسقط، كما كان يتم شحن نحو ألف عبد إلى السند والهند، ونحو خمسمائة عبد إلى موانئ عدن والمكلا، أما الباقى فكان يتم بيعهم داخل عمان والساحل أو فى المناطق العليا من الخليج. انظر، جون، كيلى: بريطانيا والخليج (١٧٩٥- ١٨٧٠)، ترجمة: محمد أمين، الجزء الثانى، وزارة التراث القومى والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٧٩، ص ١٢.

(٩١) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: نفس المرجع، ص١٠٨.

(٩٢) العجيلى، غانم محمد رميض: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣.

(٩٣) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

(٩٤) الفارسى، عيسى بن محمد بن عيسى: العلاقات العمانية الأمريكية ١٨٣٣- ١٩١٦، القاهرة، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٤، ٢٠١٦، ص ٥٢٤.

(٩٥) بونداريفسكى، غيورغى: سياستان إزاء العالم العربى، ترجمة: خيرى الضامن، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٢٢٠.

(96)Kieran, J.A., Op., Cit, p.148.

(٩٧) ذهنى، إلهام محمد: سياسة فرنسا التوسعية فى شرق أفريقيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٧، ص ١٠٩.

(98)IOR/ L/ PS/ 18/ B154, emorandum, Grant of French Flags to Muscat Dhows, Printed for the Use of the Foreign Office, January 1906.

(٩٩) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، المجلد الأول، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٩٧.

(100)Kieran, J.A., Op., Cit, p.148.

(١٠١) المعمرى، أحمد حمود: عمان وشرقى أفريقية، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومى والثقافة، عمان، ١٩٨٠، ص ١٢.

(١٠٢) طه، جاد محمد: دور بريطانيا وألمانيا فى تفكيك سلطنة زنجبار، فى قاسم، جمال زكريا "محرر": العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧، ص ٩٩.

(١٠٣) مصيلحى، محيى الدين محمد: النشاط التجارى العربى فى شرق أفريقيا فى القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة، فى: حامد، رءوف عباس "محرر": العرب فى أفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٩٣.

(104)Nicholas, C.S , OP. Cit, p, 203.

(١٠٥) في خطاب مؤرخ في ١٧ نوفمبر١٨٥٨ كتب فيلكس جونز المقيم البريطانى فى الخليج أنه مع "تمام الأسى أن يجد عدم ملاءمة الأسطول للقيام بالمهام في هذا الخليج" فإنه مضطر لإرسال المركب الشراعي"*تيجريس*" المركب الوحيد في الخليج القادر على الإبحار في المياه الساحلية الضحلة . هوبز، مارك: الجهود البريطانية غير المجدية لقمع تجارة الرقيق، ص ١، https://www.qdl.qa/.

(١٠٦) أطلقت تسمية القواسم بشكل عام على كل القبائل القاطنة فى المنطقة الواقعة ما بين رأس جندم شمالًا وأبو ظبى جنوبًا، كانت عاصمتهم رأس الخيمة التى اتخذوها مركزًا لإمارتهم، تمكن القواسم فى القرن السابع عشر من جمع قوة بحرية كبيرة. ويعد القواسم من أبرز القوى العربية التي واجهت الوجود الانجليزي، خاصة بعد رفض الإنجليز دفع الضرائب والرسوم المتفق عليها حين دخولهم المانئ العربية. العابد، صالح محمد: دور القواسم فى الخليج العربى ١٧٤٧- ١٨٢٠م، بغداد، ١٩٧٦، ص ٦٤ .

(١٠٧) سنو، عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٦.

(١٠٨) ليونوفيتش، ميخين فيكتور: حلف القواسم وسياسة بريطانيا فى الخليج العربى فى القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، الطبعة الأولى، دبى، منشورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٩م، ص ٧.

(109)Sherwood, Marika, After Abolition - Britain and the Slave Trade Since 1807. London, I.B.Tauris, 2007, p.113,114.